

يعد هذا الملخص الخاص بالدولة جزءاً من مجموعة موارد أكبر، حيث يزود الممارسين بأمثلة عن مناهج مختلفة للربط بين المساعدات النقدية والقوائم والحماية الاجتماعية.

لمحة عامة

سياق حالات الطوارئ

- أزمات متعددة متفاقمة، بما في ذلك أكبر عدد من اللاجئين في العالم لكل فرد (على سبيل المثال، في عام 2021، يقيم 1.5 مليون لاجئ سوري في لبنان)، وحالة من عدم الاستقرار السياسي، والأزمة الاقتصادية، وانفجار مرفأ بيروت، وجائحة فيروس كورونا، مما أدى إلى توقف تقديم الخدمات الأساسية وسبل العيش. وأدى الإغلاق الصارم الذي فرض استجابة لجائحة فيروس كورونا إلى ترك العديد من الأسر عاطلة عن العمل وبدون دخل.
- ارتفاع كبير في معدلات الفقر والضعف، حيث تقدر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أن أكثر من نصف سكان لبنان يعيشون في فقر، حيث يؤثر الفقر المدقع على ما يقرب من ربع سكان البلاد. ووجدت البيانات المأخوذة من تقييم الضعف الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف لعام 2020 أن ما يقرب من 90% من أسر اللاجئين السوريين تعيش في فقر مدقع.
- ارتفاع معدلات التضخم إلى جانب الفقر المتزايد بسرعة يعني أن الأسر تسعى بشكل كبير لتلبية الاحتياجات الأساسية، مما يتسبب في ارتفاع الاحتياجات الإنسانية لكل من اللبنانيين واللاجئين.
- العمالة غير الرسمية والقطاع غير الرسمي يسيطران على الاقتصاد، ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يعمل 55% من العمال بشكل غير رسمي ويمثل القطاع غير الرسمي 65% من الاقتصاد.
- تؤدي الاختلالات والتفرقة الملحوظة في تقديم المساعدة للاجئين مقارنة باللبنانيين إلى تفاقم التوترات الاجتماعية القائمة.

- يتألف نظام الحماية الاجتماعية الناشئ من التأمين الاجتماعي للعاملين الرسميين (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، والمساعدة الاجتماعية للذين يعيشون في فقر مدقع (البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً)، والخدمات الاجتماعية الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال في الرعاية المؤسسية.
- تشير تقييمات نظام الحماية الاجتماعية الوطني من قبل اليونيسف وأوكسفام إلى وجود نظام ضعيف ومجزأ يتسم باستثمار منخفض، وبرامج غير كافية عبر دورة الحياة، مع غياب التنسيق، مما يقوض فعالية النظام في التخفيف من حدة الفقر. يصف تقييم منظمة العمل الدولية لنظام الحماية الصحية الاجتماعية، بما في ذلك من منظور غير المواطنين، وجود عدم المساواة في الوصول وفشل النظم الوطنية في توفير الوصول للجميع أو التنظيم لتحقيق الجودة.
- يهدف برنامج صندوق أهداف التنمية المستدامة المشترك للأمم المتحدة إلى تعزيز إطار سياسة الحماية الاجتماعية في لبنان (تمت صياغة سياسة وتنتظر الموافقة) وإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً لجعلهما أكثر شمولاً وتكاملاً.
- يواجه البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، وهو برنامج المساعدة الاجتماعية الرائد في لبنان، والذي تم إطلاقه في عام 2011، العديد من التحديات كونه برنامجاً فعالاً للحد من الفقر.
- على الرغم من أنه لدى البرنامج بند مخصص في ميزانية الحكومة، إلا أنه لم يتم إنشاؤه بموجب القانون. يعتبر مشروع القانون هذا البرنامج ركيزة أساسية ويركز على الاستجابة للفقر المدقع. ومع ذلك، من بين المكونات الثلاثة للبرنامج مكافحة الفقر على المستوى الوطني، حيث يتم تمويل المكون الثالث فقط (المساعدة الغذائية)، من خلال برنامج الأغذية العالمي ولم يتم تمويل مكونات التعليم أو الصحة منذ عام 2019.
- يعد نطاق تغطية البرنامج محدوداً، حيث تصل فقط إلى نسبة صغيرة ممن يعيشون في فقر مدقع. وفي السابق كان من المفترض أن يكون 25% ممن يعيشون في فقر مدقع، ولكن كانت هناك زيادة سريعة من 2019 إلى 2021 في أعداد الفقراء. بالإضافة إلى ذلك، هناك اختلالات جغرافية، مع تغطية أعلى في المناطق ذات الأعداد المنخفضة للأسر التي تعيش في فقر مدقع (حيث لا يوجد في لبنان تمييز واضح بين المناطق الريفية والحضرية).
- تم تصميم البرنامج لتوفير إعفاءات من الرسوم للخدمات الصحية والتعليمية في المقام الأول
- تم التخطيط للإصلاحات: ومع ذلك، فإن البرنامج يجري حالياً عمليات تحقق لتوسيع نطاق التغطية لتصل إلى 70 ألف أسرة بهدف استكمال خطة الطوارئ المدعومة من البنك الدولي وشبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية- انظر أدناه.
- يتمتع اللاجئون بحق العمل في قطاعات محدودة المهارات فقط (الزراعة والبناء والتنظيف) ولا يحصلون على الحماية الاجتماعية المتعلقة بالعمل. وفي ظل غياب الدعم الحكومي القوي، تعتمد الأسر اللبنانية واللاجئة الفقيرة على حد سواء على مقدمي خدمات غير حكوميين وشبكات غير رسمية.
- نفذت الجهات الإنسانية الفاعلة مجموعة واسعة من المساعدات النقدية والقسائم لدعم أسر اللاجئين. ومع ذلك، فإن الدعم المقدم للاجئين تعتبره المجتمعات اللبنانية أكثر ظلمًا من أي وقت مضى مع تدهور وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. وقد أدى الضغط الجماهيري المتزايد لدعم الأسر اللبنانية الفقيرة وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية الوطني إلى توسيع نطاق الدعم من خلال مساعدات النقد والقسائم الإنسانية للأسر اللبنانية الفقيرة. كما أدى إلى إجراء مناقشات حول تعزيز النظام الوطني، بالاعتماد على الدروس المستفادة من الاستجابة لحالات الطوارئ.

الجدول الزمني للتطورات الرئيسية للحماية الاجتماعية

ومساعدات النقد والقسم

2013: استحدثت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعماً للمساعدات في فصل الشتاء، بما في ذلك اللبنانيين المستضعفين. وأطلق برنامج الأغذية العالمي برنامج قسيمة إلكترونية للمساعدة الغذائية للاجئين السوريين.

2013: جمع الاتحاد النقدي اللبناني بين ست منظمات دولية غير حكومية، بما في ذلك منظمة إنقاذ الطفل (فاند الاتحاد)، ولجنة الإنقاذ الدولية (الرصد والتقييم، وفاند البحث)، ومنظمة التضامن الدولي، وكير، ومنظمة أكتيد، ومنظمة الرؤية العالمية.

2014: بدأ برنامج الأغذية العالمي في تقديم قسائم إلكترونية للأسر المعيشية في البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً بما يتواءم مع الدعم المقدم للاجئين. واستحدثت المفوضية برنامجاً نقدياً متعدد الأغراض مشتركاً بين الوكالات والمساعدات في فصل الشتاء.

2014: إطلاق **ون كارد** بواسطة برنامج الأغذية العالمي كألية توصيل مشتركة للجهات الفاعلة الإنسانية لتقديم المساعدات النقدية والقسائم. وانضمت اليونيسيف في عام 2015 إلى ون كارد لتوزيع الدعم خلال فصل الشتاء ونفذت المفوضية ثلاثة أشهر تجريبية باستخدام ون كارد.

2016: طرح مبادرة منصة الدفع المشتركة متعددة المانحين (LOUISE)، التي قدمت أنواعاً مختلفة من المساعدات النقدية والقسائم من خلال ون كارد.

2017: دعت خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية (2017-2021) إلى توفير المساعدات القائمة على النقد لكل من اللاجئين والأسر اللبنانية الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية الوطني في إطار ركيزة المساعدة الأساسية.

2018: تم الاتفاق على ورقة شراكة لبنان في مؤتمر بروكسل الثاني التي تحدد الالتزام المشترك بتعزيز نظام الحماية الاجتماعية الوطني، بما في ذلك البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً.

2018-2019: تم تطوير إطار العمل التنموي الإنساني المشترك للبنان للفترة 2018-2019 من قبل فريق الحماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدة الإنسانية ومكرر إنذار الطوارئ الوطني/ صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني للطوارئ في سوريا، حيث يلتزم بتقديم دعم أكبر للبنانيين واللجائن المستضعفين.

2020: حدد إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان الاستجابة لانفجار مرفأ بيروت، بما في ذلك زيادة المساعدة الاجتماعية وإصلاحات النظام.

2020: تضمنت خطة عمل الحماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدة الإنسانية 2020-2022 المساعدات الطارئة استجابة للأزمة الاقتصادية في الدولة، مما سمح لبرنامج استهداف الفقر الوطني بتغطية الأسر اللبنانية الضعيفة بشكل مؤقت.

2020-2021: تطوير إطار وطني للحماية الاجتماعية بدعم من منظمة العمل الدولية واليونيسيف.

برامج الحماية الاجتماعية ذات الصلة

أهداف البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً: إنشاء نظام استهداف وطني لاستخدامه من قبل الحكومة في تقديم الخدمات الاجتماعية التي تعمل على تحسين مستويات المعيشة ولا سيما الفئات الأشد فقراً وضعفاً.

نطاق التغطية: 43 ألف أسرة لبنانية (1.5% من السكان)، رغم أن عملية التحقق جارية للوصول إلى 70 ألف أسرة. كما خضع البرنامج في عام 2018 لعملية إعادة اعتماد أدت إلى خفض عدد الأسر المؤهلة من حوالي 105,000 إلى ما يزيد قليلاً عن 41,000. وينفذ برنامج الأغذية العالمي المكون الغذائي للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً الذي يدير أيضاً النظام القائم على البطاقات والتحويلات إلى المستفيدين. واعتباراً من يوليو 2021، يقدم برنامج الأغذية العالمي قسائم إلى 35,000 أسرة. وقدم البنك الدولي قرضاً للحكومة اللبنانية لتمويل شبكة أمان اجتماعي، برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ (ESSN)، لاستهداف 160 ألف أسرة شديدة الفقر (انظر أدناه).

مكونات البرنامج: يهدف البرنامج إلى توفير مجموعة من المنافع: (1) الإعفاءات من الرسوم للمدفوعات المشتركة للعلاج في المستشفيات (العامة والخاصة) (2) تغطية تكلفة أدوية الأمراض المزمنة (3) الإعفاء من رسوم التسجيل والكتب المجانية للمدارس الحكومية الابتدائية والثانوية (4) القسائم الإلكترونية الغذائية للأسر المؤهلة.

التكوين الإداري: وزارة الشؤون الاجتماعية ووحدة الإدارة المركزية تحت رئاسة مجلس الوزراء لإدارة البرنامج. تكون مراكز التنمية الاجتماعية، التي تقع تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وتقدم الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة، المسؤولة عن التواصل والاستهداف. وتأسس البرنامج بموجب مرسوم رسمي، ولكن لم يتم تنظيمه بعد في إطار القانون، حيث يُعرض القانون ذي الصلة حالياً على لجنة التنمية المستدامة في مجلس النواب اللبناني لكن يجب إقراره من قبل مجلس النواب.

آلية الأهلية / الاستهداف: الأسر المعيشية التي تعيش في فقر مدقع يتم تحديدها من خلال الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل

آلية التنفيذ: يتم منح الأسر المؤهلة بطاقة "حياة" التي يجب أن تمنح حق الوصول إلى التعليم والمزايا الصحية في أي مركز أو عيادة أو مستشفى بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التعليم والتعليم العالي عند تمويلها. يتم تسليم المساعدات الغذائية من خلال قسيمة إلكترونية.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

يوفر مجموعة من خدمات الضمان الاجتماعي المحدودة لفئات محددة من الموظفين، بما في ذلك القطاع الخاص وموظفي القطاع العام والموظفين غير التابعين للخدمة المدنية.

المنح الاجتماعية الشاملة للفئات الضعيفة

تدعم منظمة العمل الدولية واليونيسيف إنشاء منح اجتماعية شاملة (بدءاً من مخصصات الإعاقة)

أمثلة من ارتباطات برنامج المساعدات النقدية والقوائم

بدأ برنامج الأغذية العالمي في تقديم قسائم الطعام الإلكترونية للاجئين في لبنان في عام 2013 لشراء المواد الغذائية من خلال المتاجر الشريكة. في عام 2014، قدم **ون كارد**، وهي بطاقة مدفوعة مسبقاً قابلة لإعادة الشحن وقابلة لإعادة الاستخدام مع محافظ متعددة. وفي العام نفسه، بدأ برنامج الأغذية العالمي في دعم وزارة الشؤون الاجتماعية لتوسيع برنامج القسائم الغذائية الشهرية للاجئين ليشمل المستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً. ويدير برنامج الأغذية العالمي منصة الدفع بينما تقوم الوزارة وموظفو مراكز التنمية الاجتماعية بالاستهداف والاختيار والتوعية والمراقبة بما يتماشى مع تصميم البرنامج الحالي. وفي الوقت الحالي، تتلقى 35000 أسرة مستفيدة من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً قسائم إلكترونية للطعام وقد تتلقى مبالغ طارئة إضافية استجابة للأزمة المستمرة.

كانت هناك دعوات لتوسيع نطاق برنامج استهداف الفقر الوطني بشكل كبير في ضوء الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في لبنان بسبب فيروس كورونا، وانفجار مرفأ بيروت واستمرار تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي. أعلن البنك الدولي عن مشروع مقترح. أزمة الطوارئ وشبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لتداعيات فيروس كورونا مبنية على البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً. وقد سلط الدعم الإنساني المستمر الضوء على المجالات التي تحتاج إلى التعزيز، بما في ذلك تطوير سجل وطني شامل وآلية لمعالجة المظالم. ويهدف مشروع شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لفيروس كورونا المقترح ومدته 3 سنوات إلى توسيع نطاق برنامج القسائم الإلكترونية الغذائية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأغذية العالمي بشكل كبير، وتقديم تحويل نقدي إضافي لطلاب المدارس الثانوية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، واستحداث سجل اجتماعي وطني لتحديد الأسر التي تحتاج إلى دعم بشكل أفضل، بما في ذلك تمكين توسيع نطاق الدعم في حالات الطوارئ. وفي ظل شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لفيروس كورونا، ستلقى الأسر اللبنانية فقط التحويلات النقدية، على الرغم من أنه من المتوقع أن تستفيد الأسر اللاجئة من الخدمات الاجتماعية المعززة.

بدأت المفوضية في تقديم المساعدة النقدية متعددة الأغراض لأسر اللاجئين في عام 2014 وأدارت منصة مشتركة بين الوكالات للمنظمات التي توفر المساعدات النقدية بالتوازي مع برنامج ون كارد التابع لبرنامج الأغذية العالمي. وفي عام 2016، دخلت المفوضية في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي واليونيسف لإنشاء نظام لبنان الموحد للبطاقات الإلكترونية، ليحل محل منصات الدفع المنفصلة الخاصة بالمفوضية وبرنامج الأغذية العالمي. وتقدم المفوضية حالياً المساعدات النقدية (170,000 أسرة) لفصل الشتاء (200,000 أسرة خلال شتاء 2020-2021)، ومساعدة نقدية للحماية (2,600 أسرة لاجئة) ومبالغ نقدية مخصصة لإيجارات المنازل (700 أسرة) للاجئين من خلال بطاقة منصة الدفع المشتركة.

تشارك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قيادة مجموعة عمل المساعدة الأساسية جنباً إلى جنب مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وتنسيق فصل المساعدة الأساسية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة، وتحديدًا المساعدات النقدية والمساعدات الشتوية للأسر اللبنانية واللاجئة الضعيفة، والدعم الفني للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً. تعزز مجموعة عمل المساعدة الأساسية مستوى التنسيق على أعلى مستويات مع القطاعات الأخرى، لا سيما قطاع الأمن الغذائي والزراعة، الذي يشرف على القسائم الإلكترونية للأغذية، بشأن قضايا مثل التقييمات والاستهداف والتغطية. وتحدد المجموعة مستوى التحويل للمساعدات النقدية بناءً على المكون غير الغذائي للحد الأدنى من سلة الإنفاق، حيث كان آخر تحديث للحد الأدنى من سلة الإنفاق في سبتمبر 2020 وتتم مراقبة الأسعار وتحديثها باستمرار. (مع العلم أن لبنان لديها سلة إنفاق (1) يسجل الحد الأدنى من سلة الإنفاق ما تحتاجه أسرة سورية لاجئة في لبنان لتغطية الاحتياجات الأساسية لحياة كريمة في بيئة النزوح، و (2) يحدد الحد الأدنى من الإنفاق لضمان البقاء متطلبات الأسرة السورية في لبنان لتلبية الاحتياجات لضمان البقاء على قيد الحياة في بيئة النزوح. ويحتوي البرنامج على مواد غذائية وغير غذائية وبستفي وقود الشتاء، والفرق الرئيسي هو تقييم تكاليف الإيجار. مع العلم أن المساعدة الغذائية تقدم بشكل منفصل وتغطي الاحتياجات الغذائية المحددة في سلة الحد الأدنى من الإنفاق للبقاء.

أدى الارتفاع السريع في معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية إلى جعل تحديد مستوى تحويل مناسب تحدياً رئيسياً ويخاطر بكونه مصدرًا لمزيد من التوترات والصراع. والتغييرات المستمرة في الحد الأدنى لسلة الإنفاق الرسمية في سياق التضخم المفرط لضمان مخاطر الكفاية وما يترتب على ذلك من زيادة في مخاطر قيمة التحويل.

وقيمة التحويل أعلى من المبلغ الذي تقدمه الحكومة اللبنانية لمواطنيها بموجب استجابتها لفيروس كورونا، والذي يوفر 400.000 ليرة لبنانية شهرياً إلى 200,000 أسرة، بما في ذلك عبر المنظمات غير الحكومية، إلى حوالي 1500 أسرة في البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً الذين لا يتلقون قسائم غذائية وقد يؤدي الاختلال في قيم التحويل بين الاستجابة الوطنية والإنسانية إلى تفاقم التوترات القائمة.

تقدم اليونيسف برنامجها النقدي الشتوي للأسر اللبنانية الفقيرة والضعيفة التي تم تحديدها من خلال برنامج استهداف الفقر الوطني والذين يحملون بطاقة حياة وأسر اللاجئين الضعيفة من خلال منصة الدفع المشتركة. كما نفذت اليونيسف برنامج "من إلى"، الذي وصل إلى حوالي 50,000 طفل سوري بمنح نقدية وإحالات إلى الخدمات الاجتماعية بهدف بناء رأس المال البشري والحد من آليات التكيف السلبية. بناءً على تجربة "من إلى"، تقوم اليونيسف حالياً بتجربة حزمة متكاملة لرفاه الطفل بنفس أهداف البرنامج السابق مع تقديم نهج متكامل لدعم الأطفال الأكثر ضعفاً، أي الذين خارج المدرسة وفي خطر ممارسة الأنشطة الضارة. وأثر التعلم من البرامج النقدية لليونيسف على دعمها لوزارة الشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بإصلاحات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً وتطوير الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.

قامت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية بتنفيذ المساعدات النقدية متعددة الأغراض لمحاذاة مبالغ التحويل مع مستوى التحويل الذي حددته مجموعة العمل. وتشارك بعض المنظمات غير الحكومية الدولية مع برنامج استهداف الفقر الوطني لتحديد الأسر الضعيفة بينما لدى البعض الآخر آليات تحديد واستهداف خاصة بهم. كما أجرا المنظمات غير الحكومية الدولية تعديلات مبتكرة لربط الأسر المتلقية بالخدمات الاجتماعية لمعالجة نقاط الضعف غير الاقتصادية (مثل المساعدة النقدية المؤقتة من منظمة أوكسفام).

دلالات رئيسية

تُظهر حالة لبنان درجة من جدوى ربط برنامج المساعدات النقدية والقسائم الإنساني بالنظم الوطنية، حتى في حالات الطوارئ المعقدة حيث تكون الأنظمة الوطنية جديدة. وعلى الرغم من قيود النظام، تمكنت الجهات الفاعلة في مجال التحصين من المخاطر الإنسانية في لبنان من الاستفادة من جوانب النظام الوطني ودمجها مع البرامج الإنسانية لتوسيع نطاق التغطية وتقديم مزايا جديدة واختبار مناهج جديدة. وكانت التجارب الإنسانية لبرنامج المساعدات النقدية والقسائم مفيدة في تزويد الحكومة بالأدلة العملية لتطوير وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية الوطني. كما تبنت الحكومة بالفعل تدابير مبتكرة لمواجهة فيروس كورونا المستجد، لا سيما القسيمة الإلكترونية الخاصة بالطعام في البرنامجين المنتظمين للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً والمساعدات النقدية متعددة الأغراض كجزء من خطة الاستجابة لفيروس كورونا. وتسلب الأزمات الحالية الضوء على صعوبة استهداف الهدف المتحرك "للفقراء" للحصول على المساعدة بالنظر إلى أعدادهم المتزايدة في سياق ارتفاع سريع للفقر والضعف المصحوب بزيادات سريعة في التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي.

وتحسن تسيق ومواءمة برامج المساعدات النقدية والقسائم بشكل كبير، على سبيل المثال من خلال تطوير العديد من الأدوات والنهج المشتركة، وزيادة تبادل المعلومات بين منفذي البرنامج، ومحاولات زيادة التعاون عبر القطاعات (لا سيما مع مجموعة الأمن الغذائي). ومن خلال الاستفادة من عناصر من كل من نظام برنامج المساعدات النقدية والقسائم الإنساني (على سبيل المثال، مستوى منافع المساعدات النقدية متعددة الأغراض) والنظام الوطني (مثل قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً)، وسعت الجهات الفاعلة في برنامج المساعدات النقدية والقسائم دعمها للفقراء والضعفاء اللبنانيين، وبالتالي ضمان قدر أكبر من العدالة في المساعدة وتخفيف التوترات الاجتماعية. ويعتبر دور الجهات الفاعلة في برنامج المساعدات النقدية والقسائم في المراقبة والتواصل والتنوعية وآليات التظلم من الجهات الخارجية تدخلات حاسمة للمساءلة وضمان سماع آراء المستلمين وردود الفعل وإدماجها في تصميم البرنامج.

ويجب أن تبقى الجهات الفاعلة في مجال الاستجابة الإنسانية لمواجهة المخاطر الإنسانية مدركة لنقاط الضعف في النظام الوطني وتحديد مواقع وإمكانية المواءمة مع النظام الوطني، حيث ستحقق أهداف المشروع على المدى القصير إلى المتوسط، بينما تعمل عبر الفجوة الإنسانية والتنمية لزيادة الجهود لتعزيز النظم الوطنية على المدى المتوسط إلى الطويل.

وفي حالة بعض تدخلات المساعدات النقدية متعددة الأغراض، أو القطاعية، أو برنامج المساعدات النقدية والقسائم لفئات اجتماعية معينة (مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والتاجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي) أو الفئات التي أصبحت ضعيفة مؤخراً، قد لا يكون تحديد المستفيدين "المناسبين" من خلال النظام الوطني ممكناً.

وفي الواقع، قد تكون الخبرات والدروس المستفادة من التحليلات البيئية والاجتماعية التكميلية لفئات ضعيفة محددة مفيدة في بناء أرضية قوية للحماية الاجتماعية.

وقامت الجهات الفاعلة الإنسانية بتجربة نهج "البرامج النقدية الإضافية" (مثل أوكسفام واليونيسف) لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية بشكل أكثر شمولاً من خلال إدارة الحالات والإحالات إلى الخدمات. كما كانت الجهات المنفذة التابعة للمنظمات غير الحكومية في طبيعة عمليات التكيف المبتكرة للبرامج النقدية في حالات الطوارئ عندما لم تعد الإجراءات القياسية قابلة للتطبيق. على سبيل المثال، أظهروا أن أقسام البرنامج المختلفة (على سبيل المثال، إدارة الحالات والرصد) يمكن تحويلها من العمل الجاهي إلى آليات العمل عن بعد.

ويجب على الجهات المنفذة التابعة للمنظمات غير الحكومية أن يؤدي دوراً أكبر في مجال الدعوة فيما يتعلق بمستقبل برمجة التحليلات النقدية المشروطة. ولديهم خبرات غنية وقيمة يمكن أن تساعد في تصميم أي نظام حماية اجتماعية، بما في ذلك تصميم البرامج الوطنية والإجراءات الإدارية وخطط استمرارية الأعمال والمساءلة. ويعد تحديد هذه التجارب والدروس المستفادة ونقلها أمراً ضرورياً لإعلام الدعوة. يجب أن تقوم جهود الرصد والتقييم بتقييم ما إذا كانت البرامج قد حققت النتائج، ولكن أيضاً مراجعة الفوائد والتحديات المرتبطة بالربط مع النظام الوطني.

المصادر الرئيسية

- Lebanon Case Study CALP (2019) Linking CVA and Social Protection :CALP (2019) Linking CVA and Social Protection in the MENA Region
Cribsheet :in the MENA Region
- The impact of the COVID-19 total lockdown on WFP multi-purpose cash recipients in Lebanon :CAMELEON (2020) Rapid field monitoring survey
Impact Evaluation on the Well-being of Syrian Refugees :CAMELEON and AUB (2020) Multipurpose Cash Assistance in Lebanon
- Adapting Humanitarian Cash Programmes to the Multipronged Crisis in Lebanon :CAMELEON and Durable Solutions Platform (2020) Pinning down Moving Targets
A Case Study on Wadi Khaled and .CERAH Geneve (2014) Towards a Convergence of Humanitarian and Development Assistance through Cash Transfers to Host Communities
Akroum - Akkar District, Lebanon
- DFID (2018) After One Year of UK-Funded Multi-purpose cash in Lebanon, What Have We Learned
Lebanon :Policy Brief 15 EU (2018) Brussels (II) conference 24-25 2018 .Solidarity is vital to address the impact of multiple overlapping shocks :ESCWA (2020) Poverty in Lebanon
partnership paper conference document
- Lebanon Case Study, EUD ILO and UNICEF (2021) Towards a Social Protection Floor :EU (2018) Guidance Package on Social Protection across the Humanitarian-Development Nexus
(for Lebanon (ilo.org
- An IRC Approach Key Consulting (2020) Lebanon One Unified Inter- :IRC (2014) Cross-Sector Cash Assistance for Syrian refugees and host communities in Lebanon
Organizational System for E-cards (LOUSE) Learning Review ODI (2017) The DFID/ECHO approach to cash assistance for refugees in Lebanon: documenting the process
ODI (2019) Social protection in Lebanon: a review of social assistance
- ODI (2020) Social cohesion and stability between Syrian refugees and host communities Oxfam (2020) For a Decade of Hope not Austerity
in the Middle East and North Africa
- Bridging the :Social Impact Assessment UN (2020) Social Protection in Lebanon :PCM (2020) Proposed Lebanon Emergency Crisis and COVID-19 Response Safety Net Project
Immediate Response with the Long-term Priorities
- UN (2021) 2021 Update of the Lebanon Crisis Response Plan - (LCRP 2017-2021) UNHCR (2020) Lebanon Outcome
Monitoring 2019 Panel Survey
- UNHCR, Save the Children and LCC (2015) Impact of Multipurpose Cash Assistance on Outcomes for Children in Lebanon UNHCR and WFP (2015) Evaluation of the OneCard Pilot in
Lebanon
- UNICEF (2018) Min Ila Cash Transfer Program for Displaced Children in Lebanon
UNICEF (2019) Building Shock-Responsive National Social Protection Systems in the Middle East and North Africa (MENA) Region
?How to Best Support Syrian Refugees in Jordan And Lebanon ?WFP (2017) Food - Restricted Voucher or Unrestricted Cash
(WFP (2015) An evaluation of WFP's Response to the Syrian Crisis (2011-2014
- Updated SMEB and MEB Components and Costs :WFP (2020) Review of the Survival and Minimum Expenditure Baskets in Lebanon
World Bank-UNHCR (2020) Compounding Misfortunes - Changes in Poverty since the Onset of COVID-19 on Syrian Refugees and Host Communities in Jordan, the Kurdistan
Region of Iraq and Lebanon
- World Vision (2018) Impact of Multi-purpose Cash Assistance on Child Labour among Syrian Refugee Children in Bekaa, Lebanon

المؤلف: لويزا ليبي



تم إجراء دراسة الحالة هذه من قبل شراكة التعلم النقدي (CaLP) وتم تمويلها بسخاء من قبل وزارة الخارجية الفيدرالية الألمانية